الأمم المتحدة

A/59/92/Add.1–E/2004/73/Add.1

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٧ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت **
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها: متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

إضافة ١

موجز جلسات الاستماع غير الرسمية للمجتمع المدني فيما يتعلق بتمويل التنمية (نيويورك، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤)***

* A/59/50 و Corr.1.

** E/2004/100 و Corr.2.

*** أُعد هذا الموجز موظفو مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتشاور مع أعضاء فريقي المناقشة والمتحاورين والمتكلمين في الاجتماع.

060704 020704 04-37799 (A)

موجز

في إطار الإعداد للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، حول موضوع ''التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري''، عقد مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة جلسات استماع غير رسمية وحوار تفاعلي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس و/أو المعتمدة لدى عملية تمويل التنمية. وانعقد الحدث في مقر الأمم المتحدة، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، برئاسة السيدة ماریاتا راسي (فنلندا)، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان الموضوع العام للاجتماع ''تساوق النظم المالية والتجارية الدولية دعما للتنمية: المسؤوليات الوطنية والالتزامات الدولية''. واشتملت جلسات الاستماع والحوار على مناقشات أفرقة حول الموضوعين التاليين: '١' تساوق النظام المالي الدولي دعما للتنمية؛ و '٢' تساوق النظام التجاري الدولي دعما للتنمية. وأدار الحوار في حلقتي المناقشة السيد خوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واشتملت كل حلقة مناقشة على ملاحظات استهلالية قدمها مدير الحوار، وبيانات أدلى بها أعضاء من الفريقين، وتعليقات من المتحاورين، وأعقبت ذلك مناقشات مع وفود المجلس، بما في ذلك الأسئلة التي طرحها الجمهور. وترد فيما يلي موجزات للجوانب الموضوعية البارزة في مداولات الاجتماع.

افتتاح الاجتماع

١ - افتتحت الاجتماع السيدة ماریاتا راسي (فنلندا)، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورحبت بأعضاء فريقي المناقشة، والمتحاورين والمشاركين في الاجتماع. وشكرت رئيسة الاجتماع، في ملاحظاتها الاستهلالية، جماعة المنظمات غير الحكومية على مشاركتها المتعمقة في تمويل عملية التنمية. وشددت على أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في متابعة توافق آراء مونتيري. وأكدت كذلك على أنه ينبغي عقد جلسات استماع لممثلي المنظمات غير الحكومية على أساس دوري، نظرا إلى أنها تتيح فرصة هامة للدول الأعضاء ولجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، كي يتفاعلوا مع ممثلي المجتمع المدني بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتمويل التنمية.

حلقة المناقشة ١: تساوق النظام المالي الدولي دعما للتنمية

لمحة عامة

٢ - ركزت حلقة المناقشة الأولى على تنفيذ توافق آراء مونتيري في المجالات الحيوية للاستثمار والقدرة على تحمُّل عبء الدين. وناقش المشاركون في الجلسة دور تدفقات رأس المال الخاص الدولي في تعزيز التنمية الاقتصادية. وجرى استكشاف إمكانيات التحكم في تلك التدفقات بغية تعزيز آثارها الاقتصادية الحميدة وتخفيف المخاطر المرتبطة بعدم استقرارها. وفيما يتعلق بالقدرة على تحمُّل عبء الدين، اقترح على كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية عدد من توصيات السياسة العامة، التي من شأنها أن تخفف الهشاشة الهيكلية التي تعاني منها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

البيانات التي أدلى بها أعضاء فريقي المناقشة

٣ - أدلى السيد راندال دود، من منتدى السياسات المالية، ببيان عن إدارة الآثار الاقتصادية لتدفقات رأس المال الأجنبي. وسلَّم المتحدث بالدور الإيجابي الذي يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أداءه من خلال زيادة المدخرات المحلية الضئيلة في البلدان النامية والمساعدة على تخفيف الآثار الضارة للصدمات الاقتصادية، كالكوارث الطبيعية مثلا. وأضاف أن الاستثمار الأجنبي قد يكون له مع ذلك دور غير مثمر نتيجة تعريضه البلدان النامية لحالات التمزق والتشوه الناجمة عن تحركات رأس المال الضخمة المفاجئة إلى الداخل أو إلى الخارج. وذكَّر عضو الفريق المشاركين أنه بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن الارتفاعات الحادة المفاجئة لرأس المال الدولي، ونوبات الهلع، وحالات الجفاف، تواجه البلدان النامية مخاطر حدوث تغيرات في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، ومخاطر العجز عن سداد الدين. وقال إن المخاطر المرتبطة بتغير أسعار صرف العملات ومعدلات الفائدة معروفة بوصفها من مخاطر السوق، لأنها تشير إلى ما يكتنف أسعار سوق الائتمان أو العملات الأجنبية من عدم استقرار.

٤ - وأشار عضو الفريق إلى أن تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، كالقروض المصرفية والسندات المالية، يكاد يسيطر عليها بالكامل دولار الولايات المتحدة، أو العملات الرئيسية الأخرى كاليورو والين. ومن ثم فإن ارتفاع قيمة تلك العملات الرئيسية يؤدي عادة إلى ارتفاع مدفوعات معدلات الفائدة بالنسبة للبلدان النامية، وارتفاع أصل الدين المسمى بعملة أجنبية. وبالمثل، يتعرض الدين الخارجي أيضا لتغير معدلات الفائدة عند تمديده ببلوغ أجله أو وفقا لجداول منتظمة. وتؤدي زيادة معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية

إلى ارتفاع تكاليف سداد الدين، وإذا أدى ارتفاع معدلات الفائدة إلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة فإن تكلفة الدين ستزداد أيضا بنفس المقدار. وعلاوة على ذلك، من شأن حدوث ارتفاع عام في قيمة الدولار أن يؤدي إلى انخفاض ملموس في قدرة صادرات البلدان النامية على المنافسة، نظرا إلى أن معظم أسعار الصرف في البلدان النامية مرهونة بعملة الولايات المتحدة.

٥ - وتناول السيد دود بشيء من التفصيل عدة أنواع من توصيات السياسة العامة التي تستطيع البلدان النامية اتباعها، بغية حماية اقتصاداتها ضد الأحداث الخارجية الضارة والآثار غير الحميدة لعدم استقرار أسواق رأس المال. وفي هذا الصدد، ركز على جانب توخي الحكمة في وضع أنظمة الأسواق المالية، وضوابط رأس المال، وقوانين مكافحة الاحتكار، وشروط الأداء. ويتعين أن يشتمل التنظيم المتعقل للأسواق المالية على شروط تكميلية، وشروط لرأس المال، وأخرى للإبلاغ والتسجيل، وعلى قواعد منتظمة للسوق. ومن شأن الشروط التكميلية، كالشروط الخاصة بشراء السندات على الهامش مثلا، أن تخفف من ضغوط المضاربات على أسعار الأصول. وستساعد أيضا على منع حدوث انهيارات في نظم السوق المتعلقة بالمعاملات الفرعية، واتفاقات الشراء، والإقراض بواسطة السندات. وتُعتبر شروط رأس المال حيوية أيضا لأنها تحكم نمط الاقتراض لدى المؤسسات خارج الحدود.

٦ - وعلاوة على ذلك، تساعد شروط الإبلاغ والتسجيل على منع الاحتيال المالي، وتزيد من شفافية السوق، فتحسن بذلك عملية تحديد الأسعار فيها. ولأغراض المساعدة على المحافظة على السيولة والتحوط ضد الأحداث التي تزعزع استقرار السوق، يتعين كذلك العمل بقواعد منتظمة للسوق. ويمكن أن تشتمل هذه القواعد على حدود لأسعار السندات وعمليات تبادل المعاملات الفرعية، وقواعد للإبلاغ المنصف عن الائتمانات، وتدابير لمنع الشروط المجحفة في مجالي الإقراض، وتأمين الإيداعات. ويمكن استخدام ضوابط رأس المال الجيدة التصميم كوسيلة فعالة لمنع زعزعة استقرار السوق من جراء التدفق الهائل لرأس المال إلى الداخل أو الخارج. غير أنه لكي تكون ضوابط رأس المال فعالة، ينبغي أن تطبق قضائيا. وفي عقد التسعينات، أُدخلت ضوابط رأس المال بنجاح في شيلي وكولومبيا وماليزيا، حيث ساعدت على منع حدوث دورات من الازدهار أو الكساد المفرطين.

٧ - ومن شأن قوانين مكافحة الاحتكار أن تساعد على الحيلولة دون أن تؤدي قوى السوق، كعمليات الاندماج أو الحيازة، إلى تركز الصناعة. فمن شأن التركزات العالية للملكية، والتي تعتبر سمات مميزة للأسواق المالية، أن تؤدي إلى وجود سوق غير تنافسية وتتسبب في عدم الكفاءة وعدم الإنصاف، إن لم يجر تنظيمها على نحو جيد من خلال

تشريعات مكافحة الاحتكار. واختتم عضو الفريق مشيرا إلى إمكانية تكييف الاستثمار الأجنبي ليتوافق مع أغراض التنمية. وقال إن بعض السياسات المعروفة، كشروط الأداء مثلا قد تكون مفيدة في كفالة أن تصبح للاستثمار الأجنبي المباشر فوائد موازية، كاقتسام التكنولوجيا، وتنمية الخبرات الإدارية، وتطوير المهارات الأخرى، فضلا عن اكتساب الخبرة الناجمة عن التعامل مع الأسواق الخارجية.

٨ - ركّزت السيدة كاترين بيرينسمان من معهد التنمية الألماني، على التحدي الذي تمثله كفالة القدرة على تحمُّل عبء الدين خارج إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأشارت عضوة الفريق إلى أن توافق آراء مونتيري دعا إلى مواصلة الجهود بغية تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى المستويات التي تجعلها قادرة على تحمله. وحددت القدرة على تحمل عبء الدين بوصفها مؤشرا هاما على تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت المتكلمة أن القدرة على تحمُّل عبء الدين يمكن تعريفها على وجهين، القدرة على تحمُّل عبء الدين الاقتصادي والقدرة على تحمُّل عبء الدين المالي. فبينما يشير التعريف الأول إلى خدمة الدين التي لا تعوق النمو والسياسة الاقتصادية عموما، فإن التعريف الثاني يشير إلى قدرة البلدان على تحمُّل عبء خدمة ديونه. وقالت إن المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البلد الفقيرة المثقلة بالديون على تحمُّل العبء، هي صافي القيمة الحالية للدين كنسبة إلى الصادرات، وصافي القيمة الحالية للدين كنسبة إلى العائدات المالية.

٩ - وبالإضافة إلى المؤشرات الكمِّية للقدرة على تحمل عبء الدين، أكدت السيدة بيرينسمان على أهمية المؤشرات النوعية التي يراعى فيها توافق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنمية القطاع المالي وأسواق رأس المال، وجودة المؤسسات في البلد المدين. ودعت إلى المرونة في وضع مؤشرات الدين كي تتسنى مراعاة الظروف الخاصة لفرادى البلدان على النحو الصحيح. ووفقا لما ذكرته عضوة الفريق تكمن إحدى العقبات الرئيسية التي تقف أمام القدرة على تحمُّل عبء الدين في هشاشة هياكل الاقتصادات النامية. فالصدمات الخارجية المصدر، كتقلبات أسعار السلع الأساسية مثلا، تنحو إلى التأثير على البلدان المنخفضة الدخل بصورة أعنف من تأثيرها على البلدان المتقدمة النمو. ومن بين أسباب الهشاشة المذكورة عدم تنوع قاعدة صادرات البلدان المنخفضة الدخل، التي يعتمد بعضها اعتمادا كبيرا على عدد قليل من السلع.

١٠ - واقترحت المتكلمة عددا من توصيات السياسة العامة الموجهة إلى المجتمع الدولي، ومؤسسات التمويل الدولية، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان الصناعية. ودعت بشكل خاص إلى تقديم المزيد من المنح والائتمانات الميسَّرة التي تساعد البلدان النامية على

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكنها حذرت من المعاملة التفضيلية التي تتيح الموارد لأشد البلدان فقرا بشكل يميزها على البلدان النامية الأفضل أداء. واقترحت علاوة على ذلك تشكيل فريق عامل من الخبراء من المؤسسات الدولية، ذات الصلة، يركِّز على ممارسات وضع تكاليف الأهداف الإنمائية للألفية، التي تصبح من ثم أساسا لحساب التمويل الطول الأجل لاحتياجات البلدان المنخفضة الدخل.

١١ - وعلقَّت السيدة بيرينسمان كذلك على جوانب قصور وسائل التمويل الحالية التي توفرها المؤسسات المالية الدولية، وعللت ذلك بقولها إنه يتعيَّن على المؤسسات المالية الدولية إعداد آليات أكثر ملاءمة ومرونة لمعالجة الصدمات الخارجية، نظرا إلى أن الوسائل القائمة، كمرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي مثلا، ليست ناجحة على الدوام. وعلاوة على ذلك، يمكن تأسيس مرفق تمويل احتياطي. واقترحت المتكلمة، لدى تناولها لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ثلاث سياسات رئيسية من شأنها أن تيسِّر إدارة الصدمات الخارجية. فأكدت أولا أهمية تنويع الصادرات باعتباره الآلية الوحيدة التي ستعالج مشكلة الهشاشة من أساسها. ودعت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ثانيا، إلى تدعيم أسواق الإقراض المحلية لديها كي تتمكن من الاستدانة بالعملات المحلية بمعدلات فائدة أقل. وحثَّت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ثالثا، على إدخال تحسينات على إدارة نفقاتها العامة. وفي الختام، دعت البلدان الصناعية إلى تعزيز إمكانية وصول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى أسواقها.

تعليقات المتحاورين

١٢ - علَّق السيد سي. لورنس غرينوود الأصغر، نائب مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون المالية الدولية والتنمية، على مسائل مختلفة أثارها اثنان من أعضاء فريق المناقشة. فأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية في حد ذاتها لا تستطيع دفع مسيرة التنمية الاقتصادية. فرأس المال المحلي والتجارة والاستثمار وتحويلات العاملين بالخارج، هي مصادر ذات أهمية أكبر في مجال تمويل التنمية، بينما تستطيع المساعدة الإنمائية الرسمية أداء دور هام كحافز يساعد على حشد المدخرات المحلية لاستثمارها في النمو. وقال المتكلم في رده على الانتقادات الموجهة بصدد عدم استقرار رأس المال الأجنبي، إن رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية تحركها عوامل متشابهة. إذ لا بد من تهيئة بيئة اقتصادية محلية تتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية، وتقوم على أساس الإدارة الجيدة وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة من أجل اجتذاب رأس المال الأجنبي والحيلولة دون هروب رأس المال المحلي.

١٣ - واعترض السيد غرينوود على الرأي القائل بأن تدفق رأس المال الأجنبي يعتبر عاملا هاما يؤدي إلى تضخم الأصول المحلية. وقال إن السبب في تلك الظاهرة هو سياسات النقد المحلية الخاطئة. وتساءل المتكلم عن فعالية ضوابط رأس المال. وقال إن هذه الضوابط قد تكون مناسبة للاقتصادات النامية ذات النظم المالية الضعيفة، إلا أنها يجب أن تكون ذات طابع مؤقت فقط، لأنها تعوق تدفقات رأس المال التي تشتد الحاجة إليها. ونوَّه بالدعم المالي والمعنوي القوي الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واقترح أن تنظر البلدان الدائنة في مسألة اتخاذ إجراءات وقائية لحماية أوضاعها، بهدف التصدي للمخاطر المتصلة بتقلبات أسعار الصرف، مشيرا إلى أن الإجراءات الوقائية لم تكن يوما أرخص مما هي عليه اليوم، نظرا إلى عمق سعة السوق . وفي الختام، حث السيد غرينوود المشاركين من المجتمع المدني على مواصلة المشاركة في عملية تمويل التنمية، لأنهم يمثلون الثقل المقابل للمصالح السياسية والاقتصادية المكتسبة التي تعوق مسيرة التنمية في البلدان النامية.

١٤ - وذكر السيد ستافورد أونيل، الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة، أن التركيز الذي جرى مؤخرا على تدفقات رأس المال الخاص لا يجب أن ينفي استمرار أهمية التدفقات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى البلدان النامية. وقال إن قروض ومنح المساعدة الإنمائية الرسمية تظل عنصرا أساسيا، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي تستفيد أكثر من غيرها من تدفقات رأس المال الخاص لكنها الأقل قدرة على اجتذاب هذه التدفقات. وأضاف أن الاعتماد على قوى السوق الحرة وحدها لا يعد نهجا عمليا في ضوء الاختلالات في تدفقات رأس المال الخاص، فهو حري بأن يؤدي إلى عودة ظهور أنماط الفقر الحالية. فبدلا من ذلك، يلزم تقديم المساعدة إلى ''يد السوق الخفية'' أثناء العملية. ويمكن تحقيق ذلك بإقامة آليات جديدة لإدارة تدفقات رأس المال الخاص، على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وذهب المتكلم إلى القول بأن التنظيم على المستوى الوطني يعتبر سلاحا ذا حدين. فبينما يعد عاملا مثبطا لاجتذاب رأس المال الخاص الأجنبي، فإنه ضروري لحماية الاقتصاد الوطني. وفي ما يتعلق بآليات هذا التنظيم على الصعيد الدولي، أعرب المتحاور عن خيبة أمله لعدم تقدم المناقشات بشأن ''تحديد البنية المالية الجديدة''، التي كان تتسم بحيوية أكبر خلال عقد التسعينيات.

١٥ - وعلق السيد نيلر، في رده على عرض قدمته السيدة بيرينسمان بشأن القدرة على تحمل الديون، على التحديات التي تواجه مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فأفاد بأن بطء عملية تطبيق المبادرة وتنفيذها يلقي عبئا ثقيلا على عاتق تلك البلدان ويحد من أثر المبادرة. ولكفالة القدرة على تحمل الديون بعد انتهاء العمل بمبادرة التخفيف من الديون،

ينتظر من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تقوي اقتصاداتها. ويجب أن يكون تنويع الصادرات الأداة الأساسية لتحقيق القدرة على تحمل الديون. غير أن التنويع الاقتصادي لا يتحقق بسهولة لأنه ينبغي أن يقترن بدعم حكومي. ولا تكفي مبادئ السوق الحرة لوحدها لتيسير تنويع صادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما تساءل المتحاور عن وجاهة اقتراح السيدة بيرينسمان الداعي إلى أن ينصب التركيز على الاقتراض المحلي بدل الاقتراض الدولي. فالكثير من البلدان النامية يعتمد على التمويل الخارجي بالنظر إلى أن معدلات الفائدة المحلية أعلى حاليا من معدلات الفائدة الأجنبية. وحذر من أن وقوع تغير مفاجئ قد يتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة بالنسبة للمقترضين.

المناقشة

١٦ - أعربت السيدة جيما أدابا، من الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، عن قلقها إزاء الآثار السلبية للاستثمار المباشر الأجنبي. إذ الغالب على هذا النوع من الاستثمار، في رأي السيدة أدابا، أن تكون صلاته ضعيفة للغاية بأسواق العمل المحلية وبالاقتصاد المحلي على العموم. فبدل أن تستفيد البلدان المتلقية للاستثمار من خلال حفز القطاعات الاقتصادية المحلية وإيجاد فرص العمل ونقل التكنولوجيا، كثيرا ما يتقلص دور الاستثمار المباشر الأجنبي إلى مجرد ''بحث عن يد عاملة رخيصة''. وتساءلت عن كيفية إعداد متطلبات الأداء، التي اقترحها السيد دود، بحيث تزيد استفادة البلدان المتلقية للاستثمار من الاستثمار المباشر الأجنبي. وتساءلت كذلك عن الشكل الذي سيتخذه إطار تنظيمي مناسب للاستثمار المباشر الأجنبي، وكيف يمكن لهذا الأخير أن ينفذ فعليا. ففي رأي هذه المشاركة من المنظمة غير الحكومية، تكتسي هذه المسائل أهمية خاصة كبؤرة تركيز للدعم المقدم على الصعيد الدولي في مجال السياسة العامة، بالنظر إلى الموقف التفاوضي الضعيف للعديد من البلدان النامية.

١٧ - وأفاد السيد ألدو كاليباري، من مركز الاهتمام بالقضايا العالمية (Centre of Concern)، أن لموضوع القدرة على تحمل الديون أبعادا سياسية هامة لا يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تعالجها لوحدها. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل الحوار بشأن المسائل المتصلة بالديون وأن ترصد الموارد اللازمة لإنشاء آلية للمتابعة. وأوضح المتكلم هذه النقطة بضرب الأمثلة الثلاثة التالية. أولا، رأى أن من الضروري الفصل بين دوري صندوق النقد الدولي بوصفه وكالة تقوم في الوقت نفسه بمنح القروض والمراقبة، وهو موقف حظي بتأييد وزير المملكة المتحدة المسؤول عن الشؤون المالية في وقت ما من الأوقات. وأعرب المتكلم عن اعتقاده أنه إذا لم يفصل بين هذين الدورين فسيتواصل التضارب الواضح في المصالح داخل الصندوق، وهو مشكل لن يقدر على حله بمفرده. ثانيا، أشار المشارك من المنظمة غير

الحكومية إلى أن ديون العديد من البلدان النامية ''ديون صورية''، وهو مصطلح يشير كما هو معروف لدى بعض الأوساط الأكاديمية إلى اتفاق واسع النطاق على عدم قدرة المدينين على تسديدها. ولو طبقت المؤسسات المالية الدولية معايير أكثر صرامة في مجال منح قروض مصرفية خاصة لكان من الممكن شطب تلك الديون منذ زمن طويل. وأفاد السيد كالياري أن الأمر لا يتعلق بتوفير موارد جديدة للتخفيف من الديون، بل باتخاذ قرار سياسي بشأن مجموعة معايير المحاسبة التي ينبغي تطبيقها. ثالثا، أثار المتكلم مسألة رصد موارد جديدة وإضافية حقا للتخفيف من عبء الديون. فحسب اعتقاد السيدة بيرينسيمان، يلزم توفير بعض الموارد الجديدة. لكنه ذهب إلى أن حجم الموارد الإضافية التي يمكن تخصيصها للتخفيف من عبء الديون يعد مسألة سياسية تتجاوز الجوانب الفنية المحضة للقدرة على تحمل الديون. وأخيرا، أكد أن الأمم المتحدة ستكون المنتدى المشروع الوحيد للتوصل إلى توافق الآراء السياسي اللازم لإيجاد حلول مناسبة فيما يتعلق بالأسباب السياسية لمسائل السياسة العامة المتصلة بالديون وغيرها من مسائل السياسة الاقتصادية المدرجة في جدول أعمال عملية تمويل التنمية.

١٨ - وأثارت السيدة جون زيتلين، من المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، موضوع ربط مسألة القدرة على تحمل الديون بالأهداف الإنمائية للألفية، وبالتحديد الهدف ٨، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز شراكة عالمية لتحقيق التنمية. وتساءلت عن كيفية تهيئة بيئة مواتية لتحقيق ذلك الهدف.

١٩ - وأعرب القس سياموس فين، من إرسالية مريم العذراء/التحالف من أجل وضع قواعد جديدة للشؤون المالية العالمية، عن شواغله إزاء تعليقات السيد غرينوود بشأن قبول فعالية الضوابط الرأسمالية. وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي نفسه قبل الأثر الإيجابي لتلك الضوابط في مناسبات مختلفة. وأبرز أيضا أهمية مراقبة الأسواق المالية وتوفير الموارد اللازمة لرصد الامتثال. وفي هذا الصدد، اقترح المشارك من المنظمة غير الحكومية النظر في إنشاء إطار دولي لرصد الامتثال للقواعد والأنظمة التي تحكم الأسواق المالية.

٢٠ - وأبرز السيد بول تيناسي، من الاتحاد الدولي للعمل، العلاقة الهامة التي تربط الاستثمار المباشر الأجنبي بالاقتصاد غير الرسمي. وبالنظر إلى سرعة نمو هذا الاقتصاد في معظم البلدان النامية، ينبغي، إذا أريد للاستثمار المباشر الأجنبي أن ينتج أثرا إيجابيا يذكر على الاقتصاد المتلقي للاستثمار، ربطه بقطاع الاقتصاد غير الرسمي. وشدد المتكلم على ضرورة مراعاة نوعية الاستثمار المباشر الأجنبي وإمكانياته من حيث تحسين العمالة عن طريق إيجاد

فرص عمل مقبولة لليد العاملة المحلية وتأمين التدريب لها. غير أن القدرة على حشد الموارد المحلية ستكون محدودة ما لم يوجد حل لمسألة الديون.

٢١ - وأفاد السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، ردا على كلمة السيد غرينوود، أن المشكلة الرئيسية لمعظم البلدان النامية هي افتقارها إلى المدخرات المحلية وعائدات الصادرات معا. ولهذا السبب بالتحديد يتعذر على العديد من البلدان النامية اجتذاب تدفقات الرساميل الخاصة. ولذلك تتبين ضرورة المساعدة الخارجية.

٢٢ - وأشار مدير الحوار في الاجتماع، السيد خوسيه أنطونيو أوكامبو، إلى أن أحد منجزات توافق آراء مونتيري هو تركيزه المزدوج على العوامل المحلية والدولية في معالجة مسألة الديون. وأفاد كذلك أن من المهم الإقرار بالعلاقة بين عدم القدرة على تحمل عبء الديون والركود الاقتصادي الطويل الأجل. وأعاد مدير الحوار تأكيد ما لتنويع الصادرات من أهمية في تمكين البلدان النامية من زيادة عائدات الصادرات. غير أن بعض البلدان لا تحصل على تمويل الديون والقروض، وقد يعزى ذلك إلى أسباب دورية وهيكلية على حد سواء. لذلك من الضروري إنشاء آليات دولية مناسبة لتقويم أوجه الخلل الهيكلية تلك. وبالمثل، تقوم المساعدة الإنمائية الرسمية بدور حاسم في مساعدة البلدان النامية التي تكون إمكانيات حصولها على الرساميل الخاصة نادرة أو منعدمة.

٢٣ - وأفاد السيد دود، في معرض رده على أسئلة السيدة أدابا بخصوص التنظيم المتعقل ومتطلبات الأداء فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، أن الحاجة تدعو، علاوة على سن قوانين تنظيمية، إلى إنشاء آليات جديدة للإنفاذ والمراقبة والمقاضاة. ويجري إنشاء تلك الآليات حتى في الولايات المتحدة. وقال السيد دود بالإشارة إلى شركة إنرون مثلا، إن بعض الإجراءات التي اتخذتها الشركة كانت قانونية آنئذ. ويكمن التحدي في وضع أنظمة تحوطية يكون مدى تأثيرها مناسبا على المستويين المحلي والدولي.

٢٤ - وكررت السيدة بيرينسمان، بالإشارة إلى تعليقات السيد نيل بشأن الصعوبات المرتبطة بعملية تنويع الصادرات، اعتقادها بأن التنويع الاقتصادي أفضل استراتيجية لإيجاد حل جذري لمشكلة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وشددت كذلك على أهمية قيام تلك البلدان بالاقتراض ليس من الأسواق الدولية فحسب بل من الأسواق المحلية أيضا. وقالت إنها تشاطر السيد كالياري رأيه بضرورة شطب مزيد من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لأن العديد منها لن يستطيع تسديدها. وبخصوص العلاقة بين القدرة على تحمل الديون والأهداف الإنمائية للألفية، أشارت إلى أن بلوغ تلك الأهداف سيتطلب، حسب تقديرات المجتمع الدولي، تقديم مساعدة إنمائية رسمية إضافية سنوية قدرها ٥٠ بليون دولار على الأقل.

التوصيات

٢٥ - قدم التوصيات التالية أفراد من أعضاء فريق المناقشة، ومتحاورون، ومتكلمون من الجمهور:

- **ينبغي الحد من الآثار السلبية لتقلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من خلال اتباع سياسات قوامها التنظيم التحوطي، وفرض ضوابط على رؤوس الأموال، وقوانين مناهضة للاحتكار، ومتطلبات الأداء. ويجب أن تقترن هذه السياسات بآليات للإنفاذ والمراقبة والمقاضاة.**

- **ينبغي تقوية الصلات بين الاستثمار المباشر الأجنبي وأسواق اليد العاملة المحلية، بما في ذلك اليد العاملة في الاقتصاد غير الرسمي. وينبغي أن تستفيد البلدان المتلقية للاستثمار من مستويات معقولة ومجزية من العمالة والتدريب ونقل التكنولوجيا.**

- **ينبغي أن تزيد الهياكل الأساسية الحكومية والمشاريع العامة شراكاتها مع المستثمرين المحليين لرؤوس الأموال. فمن شأن مشاريع مشتركة من هذا القبيل أن تكون آلية للتخفيف من المخاطر والتقليل من هروب رؤوس الأموال.**

- **ينبغي أن يتعزز حشد الموارد المحلية من خلال تهيئة بيئة اقتصادية تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية وتقوم على الحكم السديد وسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي.**

- **ولمواجهة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار الصرف، ينبغي للبلدان المدينة أن تستخدم الأدوات المالية المشتقة استخداما حصيفا.**

- **وتمشيا مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعو إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، ينبغي النظر في ربط القدرة على تحمل الديون بتحقيق تلك الأهداف.**

- **لكفالة القدرة على تحمل الديون وتيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة تقديم المنح والقروض الميسرة للبلدان النامية.**

- **ينبغي إنشاء فريق عامل من الخبراء متعددي التخصصات من المؤسسات الدولية ذات الصلة من أجل وضع آليات لحساب الاحتياجات المالية الطويلة الأجل للبلدان ذات الدخل المنخفض تخفيفا من أثر الصدمات الخارجية.**

- **لتحقيق القدرة على تحمل الديون، ينبغي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تنوع قاعدة صادراتها، وتقوي أسواق الاستدانة المحلية، وتحسن إدارتها للنفقات العامة. ومن جهة أخرى، ينبغي للبلدان الصناعية أن تزيد فرص وصول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى أسواقها.**
- **ينبغي شطب ما يُطلق عليه "الديون الصورية" التي تؤدي إلى التأخر في سداد الديون بسبب عوامل خارجية سلبية.**
- **ينبغي عقد اجتماع لفريق خبراء دراسي يعنى بالقدرة على تحمل الديون في إطار تمويل عملية التنمية.**

فريق المناقشة ٢: تساوق النظام التجاري الدولي دعما للتنمية

لمحة عامة

٢٦ - ركزت حلقة المناقشة الثانية على تنفيذ توافق آراء مونتيري في المجالات المتصلة بالنظام التجاري الدولي والسلع الأساسية. وحُدد موضوعا إلغاء الإعانات الزراعية وزيادة فرص الوصول إلى السوق ضمن الشواغل الرئيسية للبلدان النامية. ولمعالجة ذينك الموضوعين وغيرهما من المسائل المتصلة بالتجارة، دعا المشاركون إلى استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على وجه السرعة. وفي مجال السلع الأساسية، أقر بأن التقلبات القصيرة الأجل للأسعار، والاتجاه الطويل الأجل نحو انخفاض الأسعار، وتقلص حصة المنتجين في سلسلة القيمة، تمثل تحديات حاسمة بالنسبة للاقتصادات النامية. وتم التشديد بصفة خاصة على ضرورة سد الفراغ المؤسسي الحالي فيما يتعلق بمعالجة تلك المسائل.

عروض أعضاء فريق المناقشة

٢٧ - تحدث السيد غوه شين يين، من شبكة العالم الثالث، عن المسائل المطروحة حاليا في مجال التجارة والتنمية. وأشار عضو فريق المناقشة إلى أن توافق آراء مونتيري قد أبرز دور التجارة كمحرك للتنمية ووضع عدة مقاييس للتحقق مما إذا كانت التجارة الدولية تقوم فعلا بهذا الدور. وأعرب عن اعتقاده أنه في ضوء فشل المفاوضات في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون مؤخرا، ينبغي إعادة النظر في نتائج برنامج عمل الدوحة والدور المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية.

٢٨ - وحلل المتكلم مشروع الوثيقة، المعروفة بنص ديربيز، التي وإن لم تعتمد في كانكون فإنها تستخدم في الكثير من الأحيان كنقطة مرجعية. ويحتوي النص، فيما يتصل بالمفاوضات

بشأن الزراعة، على صيغة مركبة للتخفيضات التعريفية لن تكون في صالح البلدان النامية لأنها تفرض عليها تخفيضا للتعريفات يتراوح متوسطه من ٣٠ إلى ٧٠ في المائة، بالمقارنة مع فرض تخفيض نسبته من ٢٥ حتى ٣٠ في المائة على البلدان المتقدمة النمو. ورأى السيد غوه أنه يجب عدم قبول تلك الصيغة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الأهمية لمنتجات خاصة ولآليات تحوطية خاصة لأنها تتيح وسيلة فعالة لمواجهة حالات الارتفاع المفاجئ للاستيراد في البلدان النامية، وبالتالي تحمي سبل كسب الرزق لدى المزارعين والأمن الغذائي.

٢٩ - وفيما يتعلق بتصريف المنتجات غير الزراعية في الأسواق، يوصي نص ديربيز كذلك بمواصلة العمل على وضع صيغة غير خطية لتخفيض التعريفات. وشدد عضو فريق المناقشة على أن البلدان النامية ينبغي ألا تقبل هذا النوع من الصيغ لأنها ستشكل خطرا على صناعاتها المحلية.

٣٠ - وأشار السيد غوه أيضا إلى دور ما يسمى ''مسائل سنغافورة''، أي الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية وتيسير التجارة. وترى معظم البلدان الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة، بأنه ينبغي حذف المسائل الثلاث الأولى على الأقل من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٣١ - وفي الختام، أوصى السيد غوه بتجاهل نص ديربيز في المفاوضات المستقبلية، وإيلاء مزيد من الاهتمام للمقترحات المقدمة من البلدان النامية، وحذف مسائل سنغافورة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يتمثل دور عملية تمويل التنمية في رصد ما يحدث من تطورات في منظمة التجارة العالمية والمساعدة على فحص وتقييم الاتفاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والشروط التجارية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأثرها على البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لتلك العملية أن تحدد العقبات التي تواجهها البلدان النامية في عمليات صنع القرار في جميع منتديات المفاوضات التجارية، وتذلل تلك العقبات.

٣٢ - وركز السيد عرفان الحق، من التحالف من أجل وضع قواعد جديدة للشؤون المالية العالمية، على السلع الأساسية كمسألة إنمائية. وأعرب عضو فريق المناقشة عن اعتقاده أن هناك العديد من الشواغل المتصلة بالتجارة، مثل مسألة السلع الأساسية، التي تتعدى اختصاص منظمة التجارة العالمية. وفي غياب مؤسسات أخرى، تتيح عملية تمويل التنمية منتدى لمناقشة تلك المسائل. ورغم أن عددا من البلدان النامية التي تصدر منتجات زراعية تعاني من الحماية والإعانات الزراعية في البلدان الصناعية، فإن مشكلة السلع الأساسية ليست مسألة تتعلق أساسا بالوصول إلى الأسواق.

٣٣ - وبين السيد الحق ثلاثة شواغل رئيسية في مجال السلع الأساسية: '١' التقلبات القصيرة الأجل للأسعار؛ و'٢' الاتجاه الطويل الأجل نحو انخفاض الأسعار؛ و '٣' انخفاض حصة المنتجين في سلسلة القيمة. ولاحظ أن انخفاض أسعار السلع الأساسية والتدهور التجاري الطويل الأجل المرتبط بذلك في البلدان النامية يعني ضمنا نقلا حقيقيا للموارد إلى البلدان الصناعية المستهلكة. وقد ازدادت الحالة سوءا من جراء تدابير تحرير الأسواق التي تترع إلى زيادة اعتماد البلدان النامية على الصادرات من السلع الأساسية. وبخصوص التقلبات القصيرة الأجل للأسعار، ذكر المتكلم أن الآليتين الدوليتين المنشأتين لمساعدة منتجي السلع الأساسية، أي آلية تثبيت إيرادات الصادرات التابعة للاتحاد الأوروبي ومرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي، متوقفتان عن العمل حاليا. غير أن عضو فريق المناقشة، أقر بالمشكلة العويصة المترتبة على انخفاض الأسعار وتقلبها، لكنه ركز بشكل خاص على مشكلة تدني حصة المنتجين الأساسيين في سلسلة القيمة، التي تعرَّف بأنها إضافة قيِّمة في كل مرحلة عندما ينتقل الناتج الأولي إلى المستهلك النهائي.

٣٤ - ووفقا لما ذكره عضو الفريق، يوجد سببان رئيسيان للانحدار الطويل الأجل في اتجاه أسعار السلع، هما تحسن الإنتاجية واستمرار فرط الإنتاج الذي تمخض عنه إفراط هيكلي في العرض. وفي حالة الإفراط الهيكلي في العرض، ليس هناك بديل عن اتخاذ خطوات لإدارة حالة العرض. فإذا لم يكن بالإمكان وضع ترتيبات لتنظيم إنتاج السلع الفائضة أو تصديرها بموجب اتفاق دولي، يستطيع المنتجون أن يجتمعوا بهدف الحد من الإمدادات وتحسين ظروف السوق. ويمكن أن يشتمل هذا المسعى، حيثما كان مناسبا وممكنا، على خطط يضعها المنتجون والمستهلكون معا، وتدابير مشتركة يتخذها المنتجون، وتدابير تُتخذ على المستوى الوطني.

٣٥ - ولدى مناقشة مشكلة تدهور الحصة في سلسلة القيمة، لاحظ عضو فريق المناقشة أنه، في حين أن سلسلة القيمة في جو السوق المثالي تتحدد من خلال المنافسة المنصفة، فإن القدرة على التجارة في العالم الواقعي تتحدد بالمركز الاقتصادي. وينتج عن ذلك عدم تكافؤ في التبادل وزيادة في ضعف البلدان النامية. وأشار المتكلم إلى الحاجة الماسة إلى وجود مؤسسة دولية تعالج مسألة السلع الأساسية. وفي حين أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كان بمثابة هذا المنتدى، فإن قدرته في ذلك المجال ضعفت إلى حد بعيد خلال العقد الماضي. كذلك فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد استغنيا عن شعبتيهما الخاصتين بالسلع وقلصا الأبحاث بشأن أسواق السلع الأساسية. واختتم المتكلم عرضه بدعوة المجتمع الدولي إلى سد هذه الثغرة المؤسسية على المستوى الدولي.

التعليقات التي أدلى بها المتحاورون

٣٦ - أكد السيد جون ب. ريتشاردسون، رئيس وفد اللجنة الأوروبية لدى الأمم المتحدة، من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بجميع عناصر برنامج الدوحة. وقال إن الاتحاد الأوروبي مصمم على إرجاع المفاوضات التجارية إلى مسارها. فقد أعاد الاتحاد الأوروبي تقييم استراتيجيته في ضوء كانكون. وحان الوقت لأن يبتدع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية طرائق جديدة لمواصلة المفاوضات التجارية في إطار برنامج عمل الدوحة. ووفقا لما قاله المتحاور، أبدى اجتماع كانون الأول/ديسمبر للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية إرادة سياسية للشروع من جديد في المحادثات. والأمور الأساسية التي يتعين تناولها في ذلك السياق هي قضايا التنمية، ومسائل سنغافورة، والوصول إلى السوق غير الزراعية، والوصول إلى السوق الزراعية. ومن حيث قضايا التنمية، يلزم تناول الظروف الخاصة لأقل البلدان نموا وإيجاد ترتيبات خاصة لمعالجتها. وينبغي أن تكون الفكرة تحقيق نتائج إنمائية. وبالنسبة لمسائل سنغافورة، وقف المتكلم ضد فكرة أن تلك القضايا لا تتعلق بالتجارة. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن يسقط الاستثمارات والمنافسة من مجموعة الأمور المتفاوض عليها.

٣٧ - وبشأن الإعانات الزراعية، أعرب السيد ريتشاردسون عن رأي مفاده أن بعض أشكال هذا النوع من الإعانات قد أثبتت فائدتها. فمثلا، كان لما يُطلق عليه اسم إعانات ''الصندوق الأخضر'' آثار اجتماعية هامة لأنها استطاعت أن تعزز التنمية الريفية والحماية البيئية دون حدوث أي أثر يشوه التجارة. وأكد أن توسيع الاتحاد الأوروبي المقبل سوف ينتج عنه تخفيض في إعانات التصدير لأن الإعانات الحالية لا يمكن أن يوسع نطاقها لتشمل الأعضاء الجدد. ويرتبط بتوسيع الاتحاد الأوروبي أيضا الإصلاح الشامل للسياسة الزراعية المشتركة. وكانت إحدى النقاط الرئيسية لولاية الدوحة تتعلق بتخفيض أو إلغاء الذرى التعريفية وتصاعد التعريفات، لا سيما ما يتصل بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، ذكر المتكلم القطن بوصفه مثالا تقليديا على تصاعد التعريفات في بعض الأسواق. ثم أشار إلى بعض أنشطة الاتحاد الأوروبي التيسيرية الجديدة في مجال التجارة، التي تجاوزت المفاوضات التجارية. وكان المفترض في مكتب مساعدة التجارة، الذي تم الشروع به مؤخرا، مساعدة المصدرين من البلدان النامية المهتمين بأسواق الاتحاد الأوروبي في الحصول على معلومات أساسية. وكانت هناك مبادرة أخرى هي المشاريع الحالية التي تبلغ قيمتها ١,٥ بليون يورو لتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتجارة من أجل بناء القدرات في البلدان النامية. وفي الختام، أشار المتحاور إلى تناقض التفضيلات في سياق المفاوضات التجارية الحالية. فكلما انخفضت التعريفات، كلما انحسر الهامش التفضيلي

المتروك لأفقر البلدان مثل أقل البلدان نموا. ولا بد من إيجاد الحلول، بطرق منها ما يخرج عن إطار الدوحة، ربما في حوار فيما بين بلدان الجنوب وبالاتجاه نحو تحرير التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٣٨ - وأكد السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، أن البلدان النامية ليس لديها خيار واسع في مجال التجارة سوى أن تحصل على أفضل صفقة ممكنة في إطار منظمة التجارة العالمية. ونظرا لأن صنع القرار في منظمة التجارة العالمية يحدث بتوافق الآراء، فإن أي مجموعة من الدول النامية، تكون جيدة التنظيم والبيان، يمكن أن تتفاوض على نحو فعال. وفي حين أن جولة الدوحة لا يمكن أن يطلق عليها اسم ''جولة للتنمية ''، فإنه يمكن تحويلها إلى جولة للتنمية عندما يكون لدى البلدان النامية هدف واستراتيجية واضحان. وأكد المتحاور على ضرورة العودة إلى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، عقب انتكاسة كانكون. غير أنه ينبغي اتخاذ تدابير معينة لبناء الثقة من أجل تعزيز ثقة البلدان النامية. والإجراءات الممكنة نحو تحقيق هذا الهدف هي تعليق التدابير المناهضة لإغراق السوق، وإقامة تجارة معفاة من الجمارك ومعفاة من الحصص بالنسبة لأقل البلدان نموا، وتخفيض الإعانات، والالتزام ببناء القدرات في البلدان النامية.

٣٩ - وإن بعض أكثر المسائل إلحاحا من وجهة نظر البلدان النامية، وفقا لما ذكره المتكلم، هي الإلغاء التدريجي لتعريفات النسيج، وحسم المسائل المؤسسية، وكذلك معالجة مسألة الذرى التعريفية وتصاعد التعريفات. غير أنه حين تُزال الذرى التعريفية وتصاعد التعريفات، ستستفيد بعض البلدان بينما يعاني بعضها الآخر. غير أن الهدف من المفاوضات التجارية ينبغي ألا يكون تحرير التجارة فحسب، بل كذلك إيجاد ميدان ثابت للعمل. ولذلك لا بد من إيجاد حل آخر لحماية أشد البلدان فقرا. ومن بين المسائل الهامة الإضافية التي لا بد من تناولها إدخال أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية إلى حيز التنفيذ، وحركة الأشخاص الطبيعيين، بما في ذلك الخلاف بشأن الاستعانة بمصادر خارجية، وكذلك اتفاقات جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. غير أن أهم شيء هو ضرورة الشروع من جديد وبسرعة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإعطاء مسألة الإعانات الزراعية أعلى أولوية في عملية المفاوضات.

المناقشة

٤٠ - لاحظ السيد راندال دود أنه حتى لو كان هناك اتجاه متصاعد طويل الأجل في أسعار السلع الأساسية، فإن التقلب في الأسعار القصيرة الأجل يظل مشكلة. ولعلاجها،

ينبغي للحكومات والمؤسسات ذات الصلة أن توفر صكوكا تتعلق بالأخطار المتصلة بأسعار السلع الأساسية.

٤١ - وحددت السيدة كريستن دوكتر، من معهد السياسة الزراعية والتجارية، فرط العرض الهيكلي والتكامل الرأسي للاحتكارات بوصفهما السببين الرئيسيين للتدهور المطرد في أسعار السلع الأساسية. ففي حالة القطن، على سبيل المثال، هبطت الأسعار إلى النصف، في حين أن الإنتاج تضاعف على مر السنين. وذكرت أن الولايات المتحدة لها ٤٠ في المائة من حصة السوق في القطن وأغرقت الأسعار على نحو مفاجئ لتصل إلى ما دون تكلفة الإنتاج. ووفقا لهذه المشاركة من المنظمات غير الحكومية، لا بد من حظر كافة أشكال الإغراق المتعلق بالصادرات من أجل الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية. كما ينبغي اتباع سياسة جديدة لإدارة العرض الدولي للسلع الأساسية. ولهذه الغاية، اقترحت تفويض الأونكتاد، بوصفه الوكالة المناسبة، بوضع توصيات في السياسة العامة في ذلك المجال.

٤٢ - وأشار السيد فرانك شرويدر، من مؤسسة ''فريدريك ايبرت''، إلى ادعاء السيد الحق بوجود فراغ مؤسسي يحيط بمسألة السلع الأساسية. وتساءل إذا كانت قد قدمت أي اقتراحات في اجتماع الشخصيات البارزة بشأن السلع الأساسية عن كيفية ملء ذلك الفراغ. ثم تساءل إذا كانت هناك حاجة لمؤسسة جديدة تعالج مسألة السلع الأساسية أو إذا كانت هناك مؤسسة قائمة كالأونكتاد يمكن الاستفادة منها في ذلك الصدد. وسأل هذا المشارك من المنظمات غير الحكومية عن نطاق الإجراءات التي اتخذها لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتدهور الأسعار الطويل الأجل للسلع الأساسية وما إذا كانت المعاملة الخاصة والتفاضلية وسيلة كافية لمعالجة مشكلة السلع الأساسية.

٤٣ - وأشارت السيدة ناريل تاونسند، من لجنة المستوطنات البشرية للمنظمات غير الحكومية، إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في هياكل المياه الأساسية وتنمية الأراضي. وأكدت أن تنمية أسواق العقارات للإسكان وأسواق الأصول ذات أهمية حاسمة وأن من الضروري إيجاد طرائق جديدة ومبتكرة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وكذلك المدخرات المحلية. وأثارت المشاركة من المنظمات غير الحكومية مسألة كيفية تمويل النفقات الهائلة المطلوبة في مجالات الهياكل الأساسية والمستوطنات البشرية في البلدان النامية.

٤٤ - وكرر مدير الحوار، السيد خوسيه أنطونيو أوكامبو، تأكيد ملاحظة السيد الحق عن ضرورة ملء الفراغ المؤسسي الذي يحيط بمجال السلع الأساسية. كما أشار إلى أن التعديلات الضخمة في الديون في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في الثمانينيات ارتبطت على نحو وثيق بانهيارات أسعار السلع الأساسية. وبلهجة تحذيرية، ذكّر مدير الحوار المشتركين بأن

تنويع الصادرات، على الرغم من إمكانية تحقيق فوائد اقتصادية منه، يمكن أن يؤدي إلى فرط عالمي في العرض ومزيد من التدهور في أسعار السلع الأساسية.

٤٥ - وردا على السيد ريتشاردسون، ذكر السيد غوه شين يين، قائلا إنه في حين يبدو أن ما يطلق عليه اسم إعانات ''الصندوق الأخضر''، أقل تشويها للتجارة، فإن صدق ذلك ما زال غير معروف. ويمكن أن يوفر نطاق نص ديربيز في ذلك الصدد فرصة بالنسبة للبلاد المتقدمة النمو للانتقال من نوع من الدعم المحلي إلى نوع آخر. كما أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يتراجع عن عرضه الذي قدمه في كانكون بإسقاط مسائل سنغافورة.

٤٦ - ولدى الرد على السؤال المتعلق بالترتيبات المؤسسية لمعالجة السلع الأساسية، دعا السيد عرفان الحق إلى النظر في الاستفادة من المؤسسات القائمة قبل إيجاد أي مؤسسات جديدة. وكرر التأكيد، في ذلك الصدد، على أن الأونكتاد وجدت لمعالجة المسائل المتعلقة بالتجارة التي لا يغطيها الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وهو المؤسسة السابقة لمنظمة التجارة العالمية.

٤٧ - وشكر الرئيس جميع المشاركين في جلسات الاستماع، وشجع المجتمع المدني على أن يظل مشاركا بعمق وفعالية في عملية تمويل التنمية.

التوصيات

٤٨ - قدم التوصيات التالية أفراد من أعضاء فريق المناقشة، ومتحاورون، ومتكلمون من الجمهور:

- **في مجال التجارة بوصفها وسيلة للتنمية، ينبغي أن يتضمن دور التمويل لعملية التنمية ما يلي: رصد وتقييم التطورات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار برنامج عمل الدوحة؛ وتعزيز الاتساق والتماسك في النظم المالية والتجارية الدولية دعما للتنمية؛ ودراسة آثار الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية على التنمية؛ وتحديد ومعالجة العوائق التي تواجه البلدان النامية في عمليات صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.**
- **ينبغي أن تضع البلدان النامية هدفا واستراتيجية واضحين كما ينبغي أن تستفيد على نحو أفضل من عمليات التفاوض ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية، لتحويل جولة الدوحة إلى "جولة للتنمية" فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.**

- ينبغي أن تعتمد البلدان المتقدمة النمو تدابير لبناء الثقة من أجل استعادة ثقة البلدان النامية. وينبغي أن تشتمل هذه التدابير على تعليق لمناهضة الإغراق، وتجارة خالية من التعريفات الجمركية والحصص بالنسبة لأقل البلدان نموا، وتخفيض للإعانات، والتزام ببناء القدرات في البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تتقدم البلدان المتقدمة النمو نحو إلغاء التعريفات على المنسوجات، والعمل بالذرى التعريفية، ومنع تصاعد التعريفات.
- ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي للمفاوضات التجارية بعد كانكون على الزراعة.
- ينبغي إسقاط مسائل سنغافورة من برنامج منظمة التجارة العالمية.
- ينبغي أن تنفذ بالكامل أحكام المعاملة الخاصة والتفاضيلية في قواعد منظمة التجارة العالمية وأن تلقى مزيدا من التعزيز. غير أن الأفضليات التجارية الممنوحة لأقل البلدان نموا يجب ألا تمارس على حساب البلدان النامية الأكثر قدرة على التنافس.
- يلزم إعادة تقييم الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من منظور إنمائي.
- ينبغي إعمال التمويل التعويضي للمساعدة على عزل البلدان النامية عن الآثار الضارة للتقلب الدولي في أسعار السلع الأساسية.
- ينبغي، حسب الاقتضاء، اللجوء إلى استعمال أوسع للأدوات المستندة إلى السوق الرامية إلى توفير إدارة أفضل لأخطار الأسعار.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بطريقة منسقة بغرض ملء الفراغ المؤسسي الذي يحيط بمسألة السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان المؤسسات القائمة، وخصوصا الأونكتاد.
- ينبغي على المدى الطويل أن تعتمد على المستوى الدولي سياسات كاتفاقات السلع الأساسية.
- إن تدابير تخفيض فرط العرض من السلع الأساسية قد تكون ضرورية في الأجل القصير. وقد تشمل هذه التدابير، حيثما كان مناسبا أو ممكنا، خططا يضعها المنتجون والمستهلكون معا، وتدابير مشتركة يتخذها المنتجون فقط، وتدابير تتخذ على المستوى الوطني.

- **تستطيع البلدان المتقدمة النمو أن تساعد على حل مشكلة العرض المفرط بإلغاء معونات الزراعة.**
- **ينبغي أن يصبح الدعم المقدم لتعزيز القدرة على العرض في قطاع السلع الأساسية جزءا متكاملا من المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية.**
- **ينبغي إنشاء "صندوق دولي لتنويع الصادرات"، يمكن أن يرتبط بمؤسسة قائمة كالصندوق المشترك للسلع الأساسية، لتعزيز قدرة البلدان على الابتعاد عن الاعتماد المفرط على بضع سلع أساسية.**
- **ينبغي تعزيز مكان المنتجين الأوليين في سلسلة القيمة وذلك من خلال التنمية والتنويع القائمين على السلع الأساسية.**